

منظمة العفو الدولية

بيان علني

رقم الوثيقة: EUR 46/3710/2016

23 مارس/آذار 2016

روسيا: إدانة سافشنيكو بعد محاكمة غير نزيهة

حكم على ناديا سافشنيكو بالسجن 22 سنة في 22 مارس/آذار بقرار صادر عن محكمة تتألف من ثلاثة قضاة في دونيتسك جنوبي روسيا. وأدانتها المحكمة بتهمة الشروع في القتل، وقتل صحفيين روس، وعبور الحدود الروسية على نحو غير مشروع. وقد افتقرت المحاكمة إلى معايير النزاهة لما فيها من تجاوزات ولم تحقق العدالة لنادية سافشنيكو أو للصحفيين إيغور كورنيليوك وأنطون فولوشين اللذين قتلوا شرقي أوكرانيا.

خلفية

لقد أخذت ناديا سافشنيكو التي كانت تخدم كضابطة في الجيش الأوكراني إجازة من وحدتها في يونيو/حزيران 2014 وانضمت إلى كتيبة المتطوعين المسماة "أيدار". وزعم الادعاء الروسي أنه في 17 يونيو/حزيران وبين الساعة 11:30 والساعة 12:00 كانت تقوم بتوجيه نيران المدفعية من برج اتصالات وتعمدت إعطاء الأوامر للمقاتلين باستهداف الصحفيين الروس. لكن ناديا تنفي التهم الموجهة إليها وتصر على أنها بحلول الساعة 11:30 من 17 يونيو/حزيران 2014 أي في الوقت الذي قتل فيه الصحفيان الروسيان بقذيفة هاون وراح ضحيتها أيضا عدد من المقاتلين الموالين لروسيا كانت القوات الموالية لروسيا قد أسرتها قبل ذلك. وزعم الادعاء أن ناديا سافشنيكو أسرت بعد الهجوم المدفعي، وأنها لاحقا أفرج عنها، ثم قررت عبور الحدود إلى روسيا بشكل غير قانوني بدون جواز سفرها وهي تنوي تقديم طلب لجوء. لكنها تزعم أن المسلحين الموالين لروسيا الذين أسروها سلموها إلى مسؤولين روس وهربوها سرا إلى داخل روسيا رغما عن إرادتها حيث تم اعتقالها على نحو غير قانوني. ويؤكد محاموها أن التهم الموجهة إليها دوافعها سياسية وأن القضية ضدها مختلقة.

عدم وجود مبدأ الندية بين الادعاء والدفاع

لقد شابته المحاكمة عيوب قانونية كتلك التي يتميز بها النظام القضائي الروسي والتي يواجهها الكثير من الروس عندما تتم محاكمتهم في روسيا. إن أحد الضمانات الأساسية بحصول محاكمة نزيهة هو مبدأ وجود الندية القانونية أو التساوي في الندية القانونية بين الدفاع والادعاء. ويتضمن ذلك حق الدفاع في تقديم أي أدلة أمام

المحكمة يراها مناسبة للدفاع عن قضية المتهم واستجواب شهود الادعاء. إن أي قيود تفرض على هذا الحق يجب أن تكون متناسبة ومتلائمة مع حقوق المتهمين ومع الحق في الحصول على محاكمة نزيهة.

لقد اعتمد الادعاء في محاكمة ناديا سافشينكو بشكل كبير على شهادات شهود لم تكشف هوياتهم وعلى شهود متكرين، كثيرا ما جرى استجوابهم عبر اتصال عن بُعد من خلال الفيديو فقط. وفي حالة واحدة على الأقل، قدمت النيابة العامة شهادة عبر الفيديو لـ"شاهد سري"، لم يسمح لمحامي نادية سافشينكو بالمشاركة في استجوابه. وعلى الرغم من أجواء السرية، يعتقد المحامون أنهم قد تعرفوا على الشاهد في الفيديو - وهو مواطن أوكراني كان يحتجزه المقاتلون الموالون لروسيا في تلك الآونة، وتمت مبادلته لاحقا وأفرج عنه. وقد قابله المحامون في أوكرانيا، حيث قال لهم إنه تعرض للاستجواب بينما كان مصابا بجروح حرجة، وأنه كان يتكلم وهو يعاني من آلام مبرحة وضيق شديد. إلا أن المحكمة الروسية رفضت الأخذ بهذا الدليل لصالح جهة الدفاع.

التحيز لجهة الادعاء العام

إن التحيز لجهة الادعاء العام في النظام القضائي الروسي هو مشكلة معروفة على نطاق واسع، وقد خلصت دراسة بتقويض من الرئيس ديميتري ميدفيدف في عام 2009 إلى أن المشكلة الرئيسية في القضاء الروسي هي اعتماد القضاة عن جهاز الدولة، ففي أغلب الحالات يتحيز القضاء إلى جانب الدولة وتحمي قراراتهم مصالح المسؤولين.

عندما عرضت على القاضي في محاكمة نادية سافشينكو روايتان متناقضتان لنفس مجموعة الأحداث قبل القاضي دون تردد الادعاءات الأقل منطقية التي ساققتها جهة الادعاء التي قالت فيها إن المسلحين الانفصاليين الذين كانت بقبضتهم أفرجوا عنها وإنها شقت طريقها على نحو غير قانوني إلى روسيا بعدها. أما ادعاءاتها بأنه جرى اختطافها وإدخالها إلى روسيا على يد من أسرها فلم يتم التحقق منها أبدا.

وقد قدم محامو الدفاع عن نادية سافشينكو أدلة تدعم حجتها التي تفيد بأنها كانت في الأسر عندما قتل الصحفيان الروسيان. ومن تلك الأدلة الدفاعية سجلات فواتير هاتفها النقال التي تظهر أنها كانت موجودة فعلا في مدينة لوهانسك؛ أي بعيدا عن المكان، في الوقت الذي قتل فيه الصحفيان، كما أشارت خبيرة شهدت أن الظلال في مقطع الفيديو الذي يصور لحظة القبض على سافشينكو تدل على أن ذلك وقع قبل وقت طويل من فترة الظهيرة عندما قتل الصحفيان. وقد رفض القاضي أدلة الدفاع المتمثلة في سجلات فواتير هاتفها النقال معتمدا على أدلة مناقضة قدمتها النيابة العامة.

وعلاوة على ذلك، وفي مسعى للتضييق على أحد شهود الدفاع، اتصلت النيابة بمعهد الأبحاث الذي كانت تعمل فيه الخبيرة التي شهدت بخصوص الظلال في مقطع الفيديو، وطلبت من المعهد اتخاذ إجراءات تأديبية بحق الخبيرة لأنها قدمت خبرتها بدون طلب رسمي ولتغيبها عن العمل ليوم عندما كانت في المحكمة.

الطبيعة المسيسة على نحو كبير لهذه المحاكمة

التحقيق ضد ناديا سافشينكو ومحاكمتها حصلا في جو مسيس للغاية. فمنذ ضمت روسيا شبه جزيرة القرم في مارس/ آذار عام 2014، واندلاع القتال بين القوات الأوكرانية والجماعات المسلحة التي تدعمها روسيا في دونباس الواقعة شرقي أوكرانيا في أبريل/ نيسان من عام 2014 ، حوكم عدد متزايد من الأشخاص في روسيا، وعادة ما تم ذلك بناء على قوانين مكافحة التطرف، وذلك لتبني آراء تنتقد سياسة روسيا نحو أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم. لقد صور التلفزيون الوطني وغيره من وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة في روسيا الصراع في منطقة "دونباس" على أنه اعتداء شنته قوات تآمر بأوامر حكومة "طغمة عسكرية" في كييف ضد السكان المسالمين الناطقين باللغة الروسية. في الوقت نفسه دأبت السلطات الروسية بشكل مستمر على نفي مشاركة روسيا المباشرة في النزاع الدائر شرقي أوكرانيا، وذلك بالرغم من الأدلة المتعاضمة التي تدل على عكس ذلك.

إن الطبيعة المسيسة الى حد شديد في القضية ضد ناديا سافشينكو، فضلا عن نظام العدالة المعيب، يشيران إلى أنه لم يكن لها أمل أبدا في أن تحاكم على نحو نزيه وعادل . لقد بدأت المحكمة في المحاكمة رغم الافتقار إلى تحقيق في أقوال نادية سافشينكو بأنها اختطفت من أوكرانيا ونقلت إلى روسيا واحتجزها مسؤولو الأمن الروسي على نحو غير قانوني. لقد قبلت المحكمة الروسية دون تردد رواية الادعاء لما جرى من أحداث، وهي رواية مشكوك فيها بشكل كبير، حتى عندما كان من شأن تأكيد أقوالها ربما أن يبرأها.

إن أي محاكمة ضد نادية سافشينكو لا يمكن أن تكون عادلة، أو أن تعتبر عادلة، ما لم يتم أولا التحقق من ادعاءاتها على نحو كامل ومستقل ومحايد. وعلاوة على ذلك، ينبغي التحقيق في الأدلة التي تشير إلى أن النيابة حاولت إخافة أحد شهود الدفاع.

إن العدالة لا يمكن تحقيقها في هذه القضية إلا بإعادة المحاكمة بدون تدخل سياسي بحيث تكون متماشية مع المعايير الدولية للمحاكمة النزيهة. لكن إمكانية حصول ذلك أمر مشكوك فيه إلى حد كبير.

=====